آثار الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

مقدمة:

تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي فى توفير فرص العمل،الى جانب مساهمتها بنصيب كبير فى اجمالى القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار فى متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود،وهى تعتبر وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة الى الاستثمار،كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التى تعتبر أساسية للتغيير الهيكلى من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط،وهى قادرة أيضا على لعب دور أكثر ايجابية فى تنمية الصادرات وفى المساعدة على استحداث منتجات جديدة،وهى عند مستويات معينة من الإنتاجية يمكنها العمل كصناعات مغذية للصناعات الصناعية الكبيرة(كما هو الحال فى اليابان)،وبهذا يتم توفير النقد الأجنبى الذى ينفق على استيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.كما أنها أيضا تعتبر بارومتر هام لمدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة. وتحقيق الاتحاد الجمركي العربي هو مرحلة متقدمة وتالية بعد قيام منطقة التجارة الحرة بالفعل بين 17 دولة عربية في العام 2005 ،كما انه مرحلة سابقة تهيء وتعد لاستراتيجية الوصول الى السوق العربية المشتركة في العام 2020. ولا شك فى أن الاسراع بالاتحاد الجمركى العربى ضرورة لعدالة المنافسة بين المنتجات العربية،الا أنه نظرا للأسلوب الذى تم به اقامة منطقة التجارة الحرة واستكمال رفع التعريفات الجمركية اعتبارا من بداية يناير 2005 دون اتخاذ اجراءات وقائية خلال الفترات الانتقالية تأخذ فى الاعتبار تأمين الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى العديد من الدول العربية ضد مخاطر مراحل التحول نحو التكامل،علاوة على الأثر المباشر للاتحاد على توسيع السوق ، فانه من المتوقع أن يتم الاطاحة بعدد من هذه الصناعات واخراجها من دائرة النشاط الانتاجى. ويهدف هذا البحث لدراسة تأثير الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية.

وتنقسم خطة البحث كما يلى:-

المبحث الأول: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

المبحث الثانى: آثار الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

المبحث الثالث:تعظيم استفادة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاتحاد الجمركى العربى

المبحث الأول

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

أولا: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخرا،ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو فى منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية.وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم،كما تسهم هذه المشروعات بحوالى 46% من الناتج المحلى العالمى،كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالى فرص العمل،وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من اجمالى الناتج المحلى فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب1.

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لأختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ،ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تاهيلها ، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها

1 البنك الأهلى المصرى،المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ،النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ،المجلد السابع والخمسون، القاهرة ،ص 74

. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ، وهل هو للاغراض الإحصائية أم للاغراض التمويلية أو لاية أغراض أخرى .

فالبنك الدولى يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بانها التى يعمل بها حتى 50 عامل واجمالى الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار ،والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار،واجمالى الأصول حتى 10 آلاف دولار،بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل واجمالى الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار1. بينما ووفقا لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ،يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التى يعمل بها من 20-100 فرد،والمتوسطة تلك التى يعمل بها من 101 الى 500 فرد ،أيضا قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى فئة الشركات الصغيرة وهى التى يعمل بها 100 عامل فأقل ،وفئة الشركات المتوسطة التى يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل2. أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين 10 الى 99 عامل ، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة .

ومع إختلاف التعاريف يصعب أحيانا التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون الانتقال بينها تدريجيا . وبصفة عامة حظيت المشروعات الصغيرة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الاهتمام والدراسة ، وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها . ويأتي تعريف المشروعات المتوسطة بطريقة غير مباشرة بناء على تعريف المشروعات الكبيرة ، وبالتالي تحظى بالموقع المتوسط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .

ثانيا: المعايير المستخدمة فى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

[1] Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3

2 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005،الكويت ،يونيو 2006،ص 75

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بيد أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمشروعات ،من اكثر المعايير شيوعا ما يلي [1]:

1- عدد العاملين :ويمثل ابسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية ، غير أن من عيوب هذا التعريف أختلافه من دولة لاخرى ، فضلا عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج .

2- حجم الاستثمار :يعد حجم الاستثمار (راس المال المستثمر) معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة ، على أعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا .

3- قيمة المبيعات السنوية :يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الاسواق .

وبعد ذلك الاستعراض لمعايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة،تجدر الإشارة بأنه فى الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار فى التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة2 ،ويجب التأكيد على:-

1. هناك عديد من الدول التى تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالى هناك مصادر مختلفة للاحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعا للمعايير المستخدمة.
2. حتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد فى الدول فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات التى يعمل بها أقل من 50 عامل مثل مصربينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التى يعمل بها أقل من 10 عمال مثل الأردن والعراق فى حين تعرفها اليمن بأنها المشروعات التى يعمل بها أقل من 4

---

1 د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006

2 للتفاصيل حول هذه المعايير راجع ،محمد فتحي صقر ،واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ،نـــدوة:المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة – جمهورية مصر العربية،18-22 يناير 2004 ،ص ص 1-10

عمال . أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات ، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار ، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار ، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ راس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر . وصفوة القول فإن الدول العربية تختلف في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بينهم فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في دولة الأردن أو العراق أو اليمن تعد صغيرة في دولة مثل مصر وذلك تبعا لمعيار عدد العمال ، كما أن المشروعات المتوسطة في مصر تعد صغيرة في دول الخليج العربى تبعا لمعيار رأس المال .

ثالثا:أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

تكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي :

1. تستخدم هذه المشروعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.
2. تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
3. توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

4. توفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة.

5. تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصّصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجه أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء. كماتُسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.

6. تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.

7. تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزى اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تُسهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

8. تُسهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعدّدة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حِدّة التركّز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلا عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حِدّة التمركز العمراني والتحضّر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

والواقع إن المجالات المتاحة أمام هذه المشروعات ليست قاصرة على المزارع الصغيرة والأنشطة الحرفية والبيئية والمصانع الصغيرة، وإنما تمتد لتشمل الكثير من الأنشطة التجارية والخدمية، مثل الخدمات الصرفية والفندقية والسياحية، وخدمات الصيانة والتشغيل، وخدمات النظافة، وخدمات لنقل والتحميل والتفريغ، وخدمات الإعلان والنشر والحاسب الآلي، ومطاعم الوجبات السريعة والوحدات العلاجية الخاصة، هذا بالإضافة إلى أنشطة المحاجر والمناجم والتشييد والمقاولات.

وغني عن البيان ، فقد أصبح الاعتماد قويا حول أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل ، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم

مـا تلبـث أن تنمـو بسـرعة إذا أثبتـت نجاحـا .وقد بينـت دراسـات ميدانيـة فـي كنـدا ، أن المؤسسـة الصـغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسـة الكبـرى فـي الميـدان التكنولـوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان ، فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه [1]

وبصفة خاصة تنبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصـغيرة والمتوسطة فى الدول العربية من عدة حقائق تتمثل فيما يلى:

١ -تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات فىالدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالى 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية فى مصر،ويساهم بحوالى 80% من اجمالى القيمة المضافة التى ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالى ثلثى القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين فى الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعى2.،أما فى الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة،ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل،وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%،وفى لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من اجمالى المؤسسات،وتساهم بنحو 90% من الوظائف.وفى دولة الامارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية فى الدولة،وتوظف نحو 62% من القوة العاملة،وتساهم بحوالى 75% من الناتج الاجمالى للدولة.3

٢ -أن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالى ثلث القوة العاملة أو يزيد.

٣ -أن هذه المشروعات تشارك فى الإضافة على الاقتصاد القومى حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96%،من الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن عام 2005 ،وحوالى 77%، 59 % ،25%

---

[1] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية ،مرجع سابق

2 وزارة التجارة الخارجية،تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،نموذج الشباك الواحد،القاهرة،يناير 2002،ص 5

3 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005،الكويت ،يونيو 2006،ص 78

فى كل من الجزائر ،فلسطين،السعودية على الترتيب خلال نفس العام1، فى حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين 25%-40% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى2.

4 -أن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التى يعمل من خلالها القطاع الخاص فى الدول العربية وبالتالى فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعيما لدور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى.

5- جذب الاستثمارات الأجنبية:أشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميدانى ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية فى سبع دول آسيوية،الى امكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10%،وأن بامكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول فى مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب،مما قد يساهم فى نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة فى القطاعات الانتاجية الناشئة فى القطر3.

المبحث الثانى

آثار الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

في اجتماعه الثالث و السبعين المنعقد فى بغداد 2001/6/7 اقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150 الإطار المقدم من الأمانة العامة للمجلس لاستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين . كما اقر المحاور الواردة بها في مجالات التجارة و الاستثمار و التنمية التكنولوجية و التنمية العربية المشتركة،والتى من أهمها إقامة اتحاد جمركى عربى. ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية توحيد التشريعات و الأنظمة الجمركية بين الدول المنضمة إلى إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية ، و باقي الدول الأعضاء فيه.

1-المقصود بالاتحاد الجمركى customs union

---

1 المرجع السابق ،ص 79

2 للتفاصيل راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد229،القاهرة،أكتوبر2006.

3 UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998 مشار اليه فى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005،الكويت ،يونيو 2006،ص 78

شهد الأدب الاقتصادى المتعلق بالاتحاد الجمركى عددا من التطورات الملحوظة خلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات،وهى الفترات التى شهدت المفاوضات الخاصة ببناء الجماعة الأوروبية EEC ،ومنظمة التجارة الحرة EFTA ،وصور التكتلات الاقتصادية الأخرى فى دول أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية،والقارتين الآسيوية والأفريقية.وهذه التطورات قد ساهمت فى بناء وتنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة فى دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية بمختلف أنواعها على الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية1.

ويشكل الاتحاد الجمركى الدرجة الايجابية الأولى فى سلم التكامل الاقتصادى2 حيث يعالج مشكلات مناطق التجارة الحرة باعتباره وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة ومناهج اتباع سياسات الحماية وزيادة قوة المساومة فى التجارة الدولية من خلال معدلات أفضل للتبادل التجارى.

ويعرف الاتحاد الجمركى بأنه يتكون من منطقة اقتصادية تشمل الأعضاء الذين يقومون فيما بينهم بالامتناع عن فرض ضرائب جمركية بين بعضهم البعض أو فرض أى نوع من الضرائب له نفس الآثار أو أى موانع كمية ،كما أنهم يطبقون ضرائب جمركية مشتركة عند تعاملهم مع الدول غير الواقعة فى نطاق الاتحاد وبتشريع جمركى. وعليه فان الاتحاد الجمركى حسب تعريف اتفاقية الجات لابد أن يأخذ فى الاعتبار إلغاء جميع القيود على التجارة الخارجية سواء كانت قيودا جمركية أو خلافه بين جميع الدول الأعضاء،وأن يقوم بتوحيد التعريفة الجمركية والتنظيمات الأخرى الخاصة بالتجارة الخارجية مع الدول غير الأعضاء3.

---

[1] للتفاصيل راجع سامى عفيفى حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،الدار المصرية اللبنانية ،1991، ص ص 307-312

2 تشير أدبيات الفكر الاقتصادى الى تعدد درجات التكتل الاقتصادى فيما يشبه الدوائر متعددة المركز التى كلما تباعد الاطار الخارجى لدائرة منها عن المركز أشار ذلك ضمنيا الى اشتمالها على محتويات الدوائر الأقرب اليه،ويشتمل الترتيب النظرى لمراحل التكامل الاقتصادى وتسلسلها التصاعدى من منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الجمركى الى السوق المشتركة الى الوحدة الاقتصادية الى التكامل النقدى وصولا بالتكامل الاقتصادى التام ،الا أن التسلسل النظرى لا يعنى حتمية التتابع ولكن الواقع فان تداخل المراحل هو الأسلوب الأفضل.راجع سامى عفيفى حاتم،مرجع سابق، ص ص 277-299

[3] فؤاد أبو ستيت،التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد 232،يناير 2007،ص 53

معنى ذلك أن الاتحاد الجمركى يشمل فى واقع الأمر على عدد من الاجراءات هى[1]:

- ازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد وفى هذه النقطة يلتقى الاتحاد الجمركى مع منطقة التجارة الحرة.
- اقامة سياج جمركى موحد فى شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه بها الدول التكاملية العالم الخارجى،ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الدول الأعضاء.
- مجموعة الاجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجى ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها الآخر.
- الامتناع عن عقد أى اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجى.

من هنا يمكن القول بأن الاتحاد الجمركى يشتمل على أربعة مكونات رئيسية مرتبة على الوجه التالى:-

- وحدة القانون الجمركى والتعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين العضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركى بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء فى الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول العضاء فى العالم الخارجى حسب معادلة يتفق عليها وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

2-الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركى

أ-التحليل الاستاتيكى للآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركى[2]

يشير التحليل الاستاتيكى لنظرية التكامل الى أن هناك قوتين متناقضتين تترتبان على قيام الاتحاد الجمركى؛القوى الأولى:تنتج عن الأثر الانشائى Creation Effect الذى يولده الاتحاد الجمركى ،أو ما يسمى قوة خلق التجارة Trade Creation. القوى الثانية:تنتج عن الأثر التحويلى Diversion Effect الذى يولده الاتحاد الجمركى ،أو ما يسمى قوة تحويل التجارة Trade Diversion.وحسب وجهة النظر هذه، فانه فى حالة قيام الاتحاد الجمركى فان الأثر

---

1 راجع سامى عفيفى حاتم،مرجع سابق، ص ص 291-294

[2] راجع:
-فؤاد أبو ستيت،التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة، مرجع سابق ،ص ص 54-56
-راجع سامى عفيفى حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،مرجع سابق، ص ص 314-328

الانشائى أو عملية خلق التجارة يؤدى إلى نقل انتاج السلع من المصدر الأقل كفاءة إلى المصدر الأكثر كفاءة حيث يؤدى ذلك أيضا الى الاستخدام الأمثل للموارد،أما الأثر التحويلى فيؤدى الى نقل سلعة من مصدر أكثر كفاءة إلى مصدر أقل كفاءة مما يؤدى الى سوء توزيع للموارد.بمعنى آخر اذا أدى قيام الاتحاد الجمركى الى نقل انتاج السلعة من البلد ذى النفقة الأعلى الى البلد ذى النفقة الأقل فانه بذلك يؤدى الى خلق التجارة والى الاقتراب أو التطابق مع توزيع الانتاج فى ظل حرية التجارة. أما اذا أدى قيام الاتحاد الجمركى الى نقل انتاج السلعة من البلد ذى النفقة الأقل الى البلد ذى النفقة الأعلى فانه بذلك يؤدى الى تحويل التجارة والى ابتعادها عن الوضع الأمثل للانتاج فى ظل حرية التجارة.ويتمثل الأثر الانشائى فى حصول المستهلك على سلعة ما بسعر أقل ،فيما يعنى الأثر التحويلى أن المستهلك يحصل على سلعة ما بسعر أعلى مما كانت عليه وذلك عن طريق الاستيراد من دولة عضو فى التكامل بدلا من استيرادها من دولة خارج نطاق التكامل.

ويرى مؤيدو النظرية التقليدية أن عملية خلق التجارة تؤدى زيادة عوائد عوامل الانتاج نظرا لتحسين انتاجيتهم كنتيجة للتخصص وتقسيم العمل والانتاج وفقا للميزات النسبية.وبهذا فان الأثر الانشائى يؤدى الى التوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية،أما الأثر التحويلى فيؤدى الى توزيع أقل للموارد.

ب-التحليل الديناميكى للآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركى

يشير التحليل الديناميكى الى عدد من المزايا التى يحققها الاتحاد الجمركى نوجزها فيما يلى:

1-تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق،حيث يؤدى الى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الانتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة والناجمة عن اتساع نطاق السوق،حيث يمكن الاستفادة من الموارد الناجمة عن الانتاج الكبير والتى لا تتناسب مع الأسواق المحلية لصغرها.

2-تؤدى زيادة الأسواق الى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق دول الاتحاد،الأمر الذى يؤدى بدوره الى تغيير الهياكل الانتاجية.

3-يؤدى الاتحاد الى كبر حجم السوق كما يؤدى الى زيادة الانتاج من السلع والخدمات ،الأمر الذى يؤدى الى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4-اتباع التقدم التكنولوجى فى الانتاج والذى يؤدى بدوره الى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث

3- مراحل قيام الاتحاد الجمركي العربى:

اعتبارا من 2006 يعلن عن قيام اتحاد جمركي بين دول منطقة التجارة الحرة العربية ، و ذلك وفق المراحل التالية :

(أ) خلال المرحلة الأولى لفترة السنوات الأربع ، 2006 – 2009 ، يجري توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة للبنود التي لا تتجاوز فروقها عن المتوسط الأساس 10% منه . فإذا كان الفارق يقع بين 10% و 25% جرى تعديل الرسم بما يساوى 10% مضافا إليها نصف الفارق بين هذين الحدين . و يضاف الى ذلك ربع الفارق بين الحدين 25% و 50% فان الأمر يعرض على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة .

(ب) خلال المرحلة الثانية لفترة السنوات الثلاث ، 2010 – 2012 ، يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25% ، كما يضاف ربع أخر للفارق بالنسبة لما كان واقعا بين 25%و 50% و تسري قرارات مجلس الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك .و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة .

(ج) خلال المرحلة الثالثة لفترة السنوات الثلاث ، 2013 – 2015 ، يستكمل توحيد جميع الرسوم . و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على ان يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة .

و خلال فترة إقامة الاتحاد يجري توحيد الإدارات الجمركية ، و توضع قواعد اتخاذ القرارات بشان تعديل الرسوم الموحدة على المستوى العربي ، مع الأخذ فى الاعتبار القواعد التي تقررها منظمة التجارة العالمية و تسعى دول الاتحاد الى تخفيض الرسوم المشتركة قدر الإمكان حرصا على خلق التجارة ، البينية و الخارجية ، مع مراعاة متطلبات التنمية العربية المشتركة . و خلال فترة إقامة الاتحاد يمكن ان تنضم الدول العربية غير المشاركة بإخطار يوجه من الدولة الى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها فى الانضمام . و تقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الأخطار للدول الأطراف . و تحتسب للدول حديثة الانضمام مستويات الرسوم وفق المدى الذي بلغه التوحيد فى الاتحاد لحظة انضمامها . و يجوز وضع برنامج خاص يقره المجلس فى حالة الدول الأقل نموا . و بإعلان قيام

الاتحاد الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات ، وطنية و أجنبية و توضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول أعضاء الاتحاد .

4- آثار الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

على الرغم من وجود اتفاق بين معظم الاقتصاديين على أن الآثار الناجمة عن الاتحاد الجمركى تتوقف على العديد من العوامل أهمها : درجة التنافس والتكامل بين دول الاتحاد،نطاق الاتحاد الفجوة الاقتصادية بين دول الاتحاد،مستوى الرسوم الجمركية والتجارة البينية بين دول الاتحاد[1] ، وينصب الاهتمام هنا على أهم الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية كما يلى:

أ- الآثار الايجابية للاتحاد الجمركى العربى

1-أن وجود مثل هذا التجمع الاقليمى العربى والتحول نحو سوق عربية مشتركة لاحقا سيقوى مركز الدول العربية فى المفاوضات مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

2-يساعد الاتحاد على توسيع حجم السوق بالنسبة للبضائع العربية ،كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول العربية بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التى تتمتع بها فى انتاج السلع والخدمات مما يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد العربية.

3-ان ازالة الرسم الجمركى على التجارة البينية داخل الاتحاد العربى سيؤدى الى زيادة المقدرة التصديرية للصناعات القائمة وتشجيع قيام صناعات جديدة تعتمد على التصدير مستفيدة باقتصاديات الحجم،واحلال الصناعات العربية محل الصناعات الأجنبية التى تتنافس معها،وزيادة مقدرة هذه الصناعات على الحصول على الدعم مادامت تصدر الى اسواق الاتحاد.

4-سيشجع الاتحاد على جذب مزيد من الاستثمارات سواء البينية أو الأجنبية للاستفادة من نطاق السوق،الأمر الذى سيؤدى الى خلق مزيد من فرص العمل ومكافحة البطالة وتقليل حدة الفقر بالدول العربية.

[1] -فؤاد أبو ستيت،التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة، مرجع سابق ،ص ص 60-66

5-يؤدى الاتحاد الى زيادة رفاهية المستهلك العربى ،نتيجة الفائض الذى يمكن أن يعود عليه من الفرق بين ما كان مستعدا لدفعه وما دفعه فعلا فى سبيل الحصول على السلعة أو ما يسمى فائض المستهلك،مما يعنى خلق طلب فعال يؤدى الى مزيد من الانتاج،واستغلال للموارد.

ب- الآثار السلبية للاتحاد الجمركى العربى

تتعرض الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى بعض الدول العربية لعدد من المشاكل نتيجة قيام الاتحاد الجمركى العربى،نظرا لانقسام العالم العربى إلى دول تبالغ فى الرسوم الجمركية وأخرى تهدرها تماما[1]،مما خلق أصحاب المصالح المتضاربة.فالبلدان العربية غير الخليجية تعتمد على الرسوم الجمركية فى ايراداتها العامة وتمويل نفقاتها،فلا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدرا أساسيا من مصادر الايرادات العامة فى مصر والأردن وتونس والمغرب.ولما كانت ميزانيات هذه الدول تعانى من عجز مزمن فان أى تقليص لهذه الرسوم سيؤدى الى ارتفاع العجز المالى ،مما يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية أو الخارجية فتتراكم الديون أو تلجأ الى الاصدارات النقدية فترتفع الأسعار أو بهذين الأسلوبين مما يشكل تحديا كبيرا أمام مسيرة الاتحاد.وعموما فان هذه الدول تنقسم الى:-

1. مجموعة الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة التى لا تطبق حاليا تعريفة جمركية منخفضة على وارداتها من العالم الخارجى،ويستخدمون مدخلات انتاج مستوردة لا تتواجد فى أسواق الدول الأعضاء،وبالتالى فهم غير مستفيدين من تحرير التجارة البينية،ومتضررون من التعريفة الجمركية التى ستفرض على وارداتهم وترفع تكلفة الانتاج لهم.
2. مجموعة الدول الأعضاء التى ترى أن خفض تعريفات الوارد للمواد الخام ومستلزمات الانتاج من خلال التعريفة الموحدة سوف يؤثر على حصة الجمارك وموارد الدولة(لبنان والدول العربية الأقل نموا).
3. مجموعة الدول التى لها أسواق تصدير عالمية،وتطبق تعريفات جمركية منخفضة على وارداتها من مستلزمات الانتاج،وليس لها بديل فى دول المنطقة ترى أن التعريفة الموحدة الأعلى نسبيا سوف تضر بالموقف التنافسى السعرى لصادراتها عالميا.

[1] لا شك فى أن الصناعات التى تتمتع بنسب مرتفعة من الحماية قد تحقق خسائر فادحة ولا تتمكن من التصدير فى الأجل القصير فهناك عدد من الصناعات يتمتع بنسب حماية ما بين 10-50% وتصل أحيانا الى أكثر من ذلك.فى عديد من الدول غير الخليجية .

4. مجموعة الدول غير الصناعية والتى تستغل عدم وجود تعريفات جمركية أو البسيطة نسبيا،وذلك فى عمليات المتاجرة على واردات كل الدول فى الاتحاد الجمركى سيضر بالنولون التجارى التى تفرضه هذه الدول.

فمع بداية عام 2005 استكملت اتفاقية التيسير العربية رفع جميع القيود الجمركية على تبادل السلع العربية مابين الدول المشاركة فى الاتفاقية،إلا أن الخفض التدريجى للتعريفة الجمركية الذى تم خلال السنوات السابقة ورفع الحماية من الأسواق قد صاحبه زمنيا ظهور نوعيات متتابعة من المشكلات تتلخص فى الآتى:-

1. ظهور أثر الدعم الحكومى الممنوح من بعض الدول العربية لصناعاتها ومنتجاتها،حيث تفوقت على غير أسس الكفاءة الاقتصادية على الانتاج المثيل فى الدول الأخرى التى لا تعطى هذا الدعم،مما أدى إلى ازاحة العديد من منتجاتها من أسواق هذه الدول العربية بسبب المنافسة السعرية.
2. مع استمرار تناقص الحماية الجمركية تمكنت بعض المنتجات العربية المدعومة من ممارسة آلية الاغراق بالسوق ذاته وتعريض بعض الصناعات فى عدد من الدول العربية للخطر.
3. مع الالغاء الكامل للتعريفة الجمركية ببداية عام 2005،أغرى هذا الوضع بالتلاعب الكامل بقواعد المنشأ المعمول بها حاليا1،وتعرض عدد من الأسواق وخاصة السوق

---

1 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته العادية الـ79، التي اختتمت أعمالها في القاهرة فى شهر فبراير(شباط) 2007، على مجموعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفضيلية للسلع الزراعية والصناعية العربية على أسس تفضيلية والتي أقرتها اللجنة الفنية المشكلة لهذه الغاية.ووافق المجلس على تطبيق القاعدة العامة لقواعد المنشأ العربية المطبقة حالياً على مجموعة القواعد للسلع الزراعية والصناعية بحيث لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 40% من القيمة النهائية للمنتج، وذلك بصفة انتقالية، على أن تعقد دورة استثنائية للمجلس خلال شهر مايو(ايار) من نفس العام للوصول الى اتفاق حول هذه القواعد وفق رؤية تحقق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتعتبر قواعد المنشأ التفضيلية من أهم متطلبات أية منطقة للتبادل التجاري الحر لأن هذه القواعد هي التي تحدد السلع التي يمكنها التمتع بالإمتيازات الممنوحة على شكل إعفاءات جمركية وغير جمركية، كما تعتبر أحد أساليب الحماية للمنتجات الصناعية وتحقيق التكامل الصناعي واندماج الاقتصاد بمنطقة التجارة إضافة الى أن هذه القواعد تساعد على حصر النافع من اتفاقية التجارة الحرة بين الدول الأعضاء ومنع تسربه الى دول اخرى خارج الدول الأعضاء لديها.كما يعتبر من أهم الأمور التي تساهم في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التطبيق الكامل منذ عدة سنوات مما

المصرى إلى واردات من منتجات (غير عربية) دخلت عن طريق دول عربية أعضاء بطريق التحايل،وتمتعت بالاعفاء الجمركى الكامل مما ينذر بتهديد مجمل الأوضاع الصناعية والاقتصادية بالخطر والفوضى.

لذلك فانه يمكن عرض عدد من العوامل التى تضر بالصناعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم وضع سياج جمركى موحد لتأمين هذه الصناعات منها1:-

1. أعباء الضريبة الجمركية التى تفرض على مدخلات الانتاج بنسب كانت تصل الى 40% ثم صارت 20% فى دولة مثل مصر،وتصل إلى الصفر أو 2% فى العديد من الدول العربية وتحدث اختلافا فى تكلفة المنتجات المماثلة.
2. أعباء الرسوم والخدمات المرتبطة بالجمارك والتى تصل 3% من الرسوم الجمركية فى دولة مثل مصر،وليس لها مثيل فى مختلف الدول العربية وتزيد من الاختلافات فى هياكل التكاليف .
3. فوائد القروض للصناعة وضرائب الأرباح التجارية والصناعية والتأمينات الاجتماعية،وغيرها من الأعباء الأخرى وتختلف من دولة إلى أخرى بنسب متباينة تمثل أحيانا أكثر من 10% من تكلفة إجمالى العملية الانتاجية،وتعوق المنافسة بشكل كامل.
4. الفروق الهائلة فى تكاليف الانشاء والتشغيل فى عديد من الدول العربية ،حيث لا يتحمل فيها سوى بعض عناصر التكاليف مما يترجم إلى قدرة تنافسية مضافة إلى الانتاج ببعض الدول العربية دون الأخرى وتمثل دعما محظورا من واقع اتفاقية الدعم لمنظمة التجارة العالمية والمعمول بها باتفاقية التيسير العربية.
5. ويمثل اختلاف السياسات المالية والضريبية داخل الدول العربية عنصرا اضافيا مهما فى تباين الأعباء التى تتحملها الصناعات المختلفة لتلك الدول وذلك نظرا للأثر الكبير الذى تحدثه الضرائب المباشرة وغير المباشرة على هياكل التكلفة.

يعظم الإستفادة من المزايا التي توفرها هذه الإتفاقية لجهة تنشيط التجارة العربية البينية وتعطي دفعة قوية لزيادة حجم التعاون الاقتصادي العربي العربي.

1 العالم اليوم،العدد 4725

المبحث الثالث

تعظيم استفادة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاتحاد الجمركى العربى

يخصص هذا الفصل للتوصية بعدد من السياسات لتعظيم استفادة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاتحاد الجمركى العربى كما يلى:-

أولا:سياسات بشأن تفعيل الاتحاد الجمركى العربى

1-ضرورة صياغة استراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الاتحاد الجمركى تهدف الى التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لزيادة الفرص فى مجال تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها ،فأسواق الدول العربية ومنتجاتها وهياكلها الاقتصادية متشابهة وتتنافس مع بعضها البعض فى أسواق التصدير،كما أن غياب التكامل الاقليمى أدى الى انشاء وتطور عدد من الصناعات المتشابهة مثل الحديد والصلب وصناعات الألومنيوم والملابس الجاهزة والبتروكيماويات واهمال عدد من الصناعات الأخرى مثل الصناعات الهندسية والبرمجيات ومنتجات المعادن لهذا فمن الضرورى التنسيق بين الدول العربية بشأن التخصص فى الانتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية المصدرة خارج الاتحاد.وفى هذا الشأن يجب التركيز على عدد من المشروعات التى تولد خطوط انتاجية متكاملة مع بعضها البعض بحيث تكون مخرجات مشروع ما مدخلات لمشروع آخر،أيضا يجب تشجيع مشاركات عدد من المشروعات المختارة بعناية فى سلاسل التوريد التابعة للشركات متعددة الجنسية وكذلك تفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Subcontracting والتزويد الخارجى Outsourcing للمشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة،وتعزيز الصناعات المغذية منها باعتبارها المحرك لعمليات التنمية للدول العربية،ونقص مثل هذه الصناعات يمثل عقبة كبيرة أمام استراتيجية التكامل الصناعى العربى.

2-ضرورة توافر حد أدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية وسياسات الصرف الأجنبى داخل الاتحاد الجمركى العربى ،فالسياسة النقدية تلعب دورا هاما فى الأنشطة الاقتصادية ولا سيما فى التجارة الخارجية والعمليات الجارية الأخرى،فكلما تحررت العملة نمت التجارة الخارجية والعكس.وعدم التنسيق فى مجال السياسة النقدية سيؤثر على الصناعات القائمة

والمستقبلية للدول الأعضاء عبر الزمن نتيجة اختلاف معدلات التضخم بين الدول من ناحية ولحدوث تعديلات فى أسعار الصرف من وقت لآخر من ناحية أخرى.

3-يستوجب الاتحاد الجمركى الاتفاق على جدول جمركى موحد يسرى على سلع الدول غير الأعضاء،وتقريبا يفضى هذا الجدول الى تقليص الرسوم الجمركية للدول التى كانت تطبق رسوما مرتفعة،والى زيادة الرسوم الجمركية للدول التى كانت تطبق رسوما منخفضة.لذلك ينبغى الدخول بمفاوضات مع البلدان المتضررة بهدف ايجاد الحلول المناسبة التى تفضى الى ما يسمى بالاجراءات التعويضية،وقد تتمثل فى منح امتيازات تجارية أو مالية جديدة.

4-ضرورة تأسيس هيئة بحثية أقليمية بالتنسيق مع الاتحاد العربى للمشروعات الصغيرة والمنظات العربية الأخرى لتنمية مجالات البحث والتطوير فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقيم النصح والمشورة لها بهدف تطوير وتحسين جودة منتجات هذه المشروعات وتعزيز قدرتها التنافسية.

5-بحث امكانية تشكيل لجنة من اصحاب الأعمال ومسئولى الحكومات العربية لدراسة الآثار المتوقعة للاتحاد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية وتقوم هذه اللجنة برفع تقارير الى مجلس ادارة الاتحاد الذى يتكون من وزراء التجارة والصناعة والاقتصاد والتى تكون مهمته اتخاذ القرارات وفق توجيهات رؤساء الدول المنضمة للاتحاد الجمركى العربى.

2-سياسات بشأن تفعيل دور قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

ويعتمد نجاح قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على ايجاد بيئة ايجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشأت وتحقيقاً لذلك يقترح ما يلى :

أولا:وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومى،حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة الى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة فى الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية

للدولة.وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية ،لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسى اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات مايلى1:-

1- نشر الفهم الواقعى للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة،وإشراك جميع الجهات المعنية فى ذلك.
2- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية،و إحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية المشروعات الصغيرة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.
3- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.

كما يجب أن تعتمد على عدد من الأسس هى:-

- استهداف إنشاء التجمعات الصناعية،يجب أن يستهدف أى برنامج فعال للمشروعات الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة منها،وخاصة تلك التى لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية.
- استهداف القطاعات الفرعية الواعدة،لضمان الحصول على نتائج ايجابية لبرامج خدمات الأعمال،ينبغى استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات.
- تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المشروعات الصغيرة، حيث يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التى تقدم الدعم المالى وغير المالى.

ثانيا: إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الأقطار العربية(مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر،هيئة تنمية المشروعات الصغيرة فى السعودية..الخ) بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.

[1] وزارة المالية،تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر،جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004،ص ص 89-91

ثالثا: إنشاء بنك عربى مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وينظم تدفقاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات .

رابعا: تفعيل دور الاتحاد العربى للمنشآت الصغيرة1 من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة و تنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينها والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

خامسا: دراسة امكانية إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إطار إنشاء البورصة العربية الموحدة وضرورة دراسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات فى مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها في الدول العربية ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم هذه الخدمات للمنشآت الصغيرة وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات،فهذه البورصات يبلغ عددها نحو 36 سوقا على مستوى العالم برأسمال سوقى للشركات المقيدة يتجاوز 4 تريليون دولار بعائد استثمارى يتجاوز 50% فى بعض الأسواق2 . فقد ترغب الجهات التى توفر رأس المال من خلال المشاركة فى الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثمارها فى مجموعة جديدة من

---

[1] هو تنظيم عربي إقليمي تأسس في 31 مايو 2004 وحصل على موافقة الانضمام تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 2004/12/1، وهو يجمع المؤسسات والهيئات والأجهزة والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والشركات العامة والخاصة والأهلية التي تعمل في مجال تنمية وتمويل ورعاية ودعم المنظمات الصغيرة . ويستضيف الصندوق الاجتماعي للتنمية في جمهورية مصر العربية مقر الاتحاد الرئيسي بالقاهرة،وتتكون الأمانة العامة للاتحاد من أمين عام وأمين عام مساعد طبقاً للهيكل التنظيمي للاتحاد.ويهدف الاتحاد بوجه عام إلي تنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة .

2 هبة الصيرفى، أسباب تعثر ريادية الأعمال فى مصرالتجارب الدولية والدروس المستفادة ، 5 نوفمبر 2006:متاح فى:http://www.cipe-arabia.org/Events.asp?id=32

المنشآت الصغيرة القابلة للنمو، وفى هذه المرحلة ،يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها فى البورصة أو من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور.وقد قامت عديد من الدول بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافيا للمعوقات التى قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد فى سوق الأوراق المالية مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل فى السوق.وتتسم بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط-يتطلب رفع قدر أقل من التقارير- مما يقلل من تكلفة الالتزام به.وتوفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقا للخروج من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور لمستثمري القطاع الخاص.

3-اجراءات عاجلة للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية :

لا شك فى أن الاسراع بالاتحاد الجمركى العربى ضرورة لعدالة المنافسة بين المنتجات العربية،غير أن الأفق الزمنى الكبير والمقترح لاقامة الاتحاد الجمركى وهو بحلول عام 2015 يتطلب مناقشة الاجراءات العادلة التى يجب اتخاذها بشكل فورى لتصحيح المشكلات التى نشأت من جراء ازالة التعريفات الجمركية-الحماية-وتعريض الصناعات المتشابهة بالبلدان العربية إلى انعدام العدالة فى المنافسة بينها نتيجة التباين الكبير فى تكلفة العمليات الانتاجية.

ولحين سرعة الانتهاء من الاتفاق على الاتحاد الجمركى العربى الذى سيضع سياجا جمركيا موحدا لواردات الدول العربية من العالم الخارجى تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة فى تكلفة الانتاج للصناعات داخل منطقة التكامل.ولحين وضع السياسات الموحدة لتحرير انتقالات عناصر الانتاج العربى من خلال السوق المشتركة المرتقبة بحلول 2020،فانه يقترح اتخاذ عدد من الاجراءات منها:-

1. ضرورة وضع جداول تصحيحية سهلة وبسيطة وشفافة،يتم من خلال اقرار نسب /قيم محددة تعبر عن فرق التكلفة فى مدخلات الانتاج للسلع المصدرة والذى نتج عن اختلاف مستويات الرسوم الجمركية-وما فى حكمها-بين الدولتين المتبادلتين للسلعة،على أن يحصل هذا الرسم التصحيحى لصالح صندوق ينشأ لتعويض القطاعات والصناعات المتضررة من ذلك تحقيقا للمساواة فى تحمل الأعباء.
2. اعطاء أفضليات للدول العربية الأقل نموا فور انضمامها لمنطقة التجارة الحرة أو للاتحاد الجمركى وذلك بمنحها حق ابقاء رسومها الجمركية على وارداتها والسماح لصادراتها بالدخول دون رسوم،مع انشاء صندوق خاص لتعويضها عن الضرار

التجارية ويمول هذا الصندوق عن طريق تحصيل نسبة بسيطة يتفق عليها من ضريبة القيمة المضافة للسلع المصدرة لكل دولة.

3. تدعيم الاتجاه نحو تعميق المكون من الوطن العربى فى الصناعات المختلفة حيث ان ذلك هو الحماية الوحيدة المتبقية بعد رفع التعريفة الجمركية.
4. تطبيق قواعد واجراءات مكافحة الدعم والاغراق الواردة باتفاقية منظمة التجارة العالمية على جميع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية،سواء كانت الدولة منضمة أو غير منضمة للمنظمة واعتبار ذلك شرطا ضروريا لتوفير مناخ تنافسى متكافىء أمام المنتجات العربية.
5. لا يجوز أن تحول الامتيازات أو الاحتكارات القائمة فى دولة عضو دون حرية المنافسة أو الاضرار بأى صناعة عربية،وفى حالة ثبوت الضرر تتخذ الاجراءات التعويضية بما فيها ايقاف التبادل لحين تصحيح الأوضاع.
6. انشاء أجهزة لفض المنازعات الناشئة عن تطبيق اتفاقية التيسير الحالية والاتحاد الجمركى،والاتفاق على أن تكون قراراتها فوق السيادة الوطنية لأى دولة.

المراجع:-

1-البنك الأهلى المصرى،المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ،النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ،المجلد السابع والخمسون، القاهرة ،2005

2- العالم اليوم،العدد 14725

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005،الكويت ،يونيو 2006

4-حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد229،القاهرة،أكتوبر.2006

5-سامى عفيفى حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،الدار المصرية اللبنانية ،1991.

6- فؤاد أبو ستيت،التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد 232،يناير 2007

7-محمد فتحي صقر ،واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ،ندوة:المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة ،مصر ،18-22 يناير 2004

8- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006

9-وزارة التجارة الخارجية،تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،نموذج الشباك الواحد،القاهرة،يناير 2002

10-وزارة المالية،تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر،جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004

11- هبة الصيرفى، أسباب تعثر ريادية الأعمال فى مصرالتجارب الدولية والدروس المستفادة ، 5 نوفمبر 2006:متاح فى:http://www.cipe-arabia.org/Events.asp?id=32

12- Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003

13- UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998